

محاضرة من تقديم

الدكتور / مختار كرفاع

تاريخ المحاضرة: 2022-03-31



حزب السلام و الازدهار
مواطنة .. تنمية .. ازدهار

الصالون رقم 8

ضمن نشاطات

الفضاء الفكري بحزب

السلام والازدهار

عرض تقديمي بعنوان:

محاولات بناء الدولة الحديثة في ليبيا بين النجاح والإخفاق في الفترة 1551 وحتى 2011



3p.org.ly

@3p.org.ly

3P.ORG.LY

@3p.org.ly

محاولات بناء الدولة الحديثة

في ليبيا بين النجاح والإخفاق

1551م - 2011م

أ.د. المختار الطاهر كرفاع

قسم التاريخ - كلية الآداب

جامعة الزاوية - ليبيا

Kerfaa57@yahoo.com

كثيراً ما يتبادر إلى أذهاننا سؤال محوري طرحه على أنفسنا في ظل ما نعيشه من أحداث منذ عام 2011م، لماذا فشلنا كاليبيين في تأسيس دولة وطنية قوية أسوة بمحيطنا العربي والإقليمي؟ وهل حاولنا أصلاً تأسيس دولة وطنية؟ وهل نجحنا في ذلك دون تدخلات خارجية؟ أم كان للعامل الخارجي دور في بروز وظهور هذه الدولة؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات مرهونة بقراءة معمقة لتاريخنا الحديث لعلنا نجد الجواب فيه، فالعودة للتاريخ في ظل هكذا إشكالية مشروعة بل ومطلوبة طالما أن الظاهرة التاريخية مستمرة.

إن الحديث عن ظهور الدولة الليبية الحديثة وفي إطارها الجوسياسي المعروف اليوم، يعود إلى عام 1551م حينما تمكن العثمانيون من تحرير طرابلس من فرسان مالطا، ثم ضم برقة لطرابلس تحت مسمى إيالة طرابلس الغرب وبرقة، وفي عهد أحمد القرهمانلي 1711 - 1745م تم ضم فزان لطرابلس أيضاً، وبهذا تم توحيد الأقاليم الليبية الثلاثة في إطار جيوسياسي واحد لأول مرة في التاريخ. وكما أشرنا آنفاً وحتى لا يتم القفز على التاريخ وأحداثه الهامة، لابد من العودة إلى التاريخ لاعطاء صورة عن حالة البلاد قبل عام 1551م، والذي يمثل الأرضية التاريخية لظهور الدولة الليبية الحديثة.

تجمع المصادر التاريخية على أن إقليم طرابلس كان جزءاً من الدولة الحفصية حتى منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، "وبانهيار تلك الدولة تشكل في طرابلس حكم أشبه ما يكون بالنظام الجمهوري أساسه مجلس شورى يرأسه شيخ، كان آخرهم يدعى عبدالله بن شرف الملقب بالمرابط، اتصف بالورع والصلاح والتشدد في الدين." (1) عرفت طرابلس في عهده رخاءً اقتصادياً وسلاماً اجتماعياً، واستتباً أمنياً داخلياً وخارجياً، وعلاقات طيبة مع جارتها تونس، ومع الإمارات المسيحية الإيطالية تحديداً التي تربطه بهم علاقات تجارية. (2) لكن ذلك لم يمنع تلك الإمارات من التعاون والإشتراك مع الغزاة الأسبان في احتلال المدينة بعد ما عرفوا حجم قوتها العسكرية وتحصيناتها الدفاعية.

كانت طرابلس كما يقول المؤرخ كستانزيو برنيا تبدو لمعاصري القرن الخامس عشر الميلادي مدينة جميلة وقوية، ويتضح ذلك مما كتبه قائد الحملة الأسبانية على المدينة بييترو دي نافارا (Pietro di Navarra): يقول (لقد وجدتها أكبر جداً مما كنت أظن، ورغم أن الذين يطرونها يتحدثون عنها حديث طيباً، فأناؤكد أنهم لم يقولوا نصف الحقيقة، وبين المدن الكثيرة التي رايتها في العالم، لم أر مدينة تماثلها في قوتها، ونظافتها حتى لتبدو مدينة امبراطورية وليست مدينة لا تنتمي إلى أي ملك خاص). (3)

هذه هي طرابلس قبيل مجيء الغزاة الأسبان، مدينة وادعة تدار بحاكم محلي لا يملك من القوة العسكرية المحترفة والمجهزة بما يجب من عتاد ما يمكنه من مجابهة أي غازي يأتي من وراء البحر، إذ كانت قواته لا تزيد عن مجموعات شبه عسكرية لحفظ الأمن في المدينة المحاطة بأسوار القلعة وحصونها المنتشرة في مواقع متعددة للمراقبة والدفاع عند الحاجة، والتي لم تكن هي الأخرى في وضع يمكنها من صد الغزاة لسوء تحصيناتها وضعف قدراتها التسليحية.

(1) للمزيد. إنظر. أتوري روسي. ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911. ت. خليفة محمد التليسي. الدار العربية للكتاب. طرابلس، تونس. ط. 1991. ص 146-151. أيضاً. كوستانزيو برنيا. طرابلس من 1510 إلى 1850. ت. خليفة محمد التليسي، دار الفرجاني. طرابلس. 1969م. ص 34. أيضاً. محمد الحراري عبد السلام. ليبيا عبر كتابات الرحالة المغاربة في القرنين السادس والسابع عشر. المعهد الوطني للحاسوب والمهن الإدارية والمالية. ط. 2. طرابلس 2003م. ص. 68.

(2) كوستانزيو برنيا. المصدر السابق. ص. 24

(3) المصدر السابق. ص 25. أيضاً. روسي. نفس المصدر. ص 171.

فجر الخميس الموافق 25 يوليو 1510م هاجم الأسبان بقيادة بيثرو دي نافارا المدينة وتمكنوا من احتلالها بعد معركة دامية مع المدافعين عنها سقط فيها ما بين خمسة إلى ستة آلاف من سكانها فيما تم أسر أكثر من ستة آلاف من بينهم حاكم المدينة الشيخ عبدالله وعدد من أفراد أسرته.⁽⁴⁾

كانت تلك السنة (1510 م) فرصة تاريخية لليبين للاستقلال وتكوين الدولة الوطنية المستقلة على الأقل في اقليم طرابلس، لكن غياب مفهوم الدولة الوطنية، والضعف العسكري الذي كانت عليه البلاد رغم الرخاء الاقتصادي الذي كانت تعيشه حسب ما سجله الغزاة انفسهم، وإنعدام وجود شخصية قيادية قوية وطنية (محلية) تتولى زمام الأمور وتجمع الأهالي حولها، وتملئ الفراغ السياسي الذي نتج عن الغزو بشكل تبرز فيه الوحدة الوطنية أمام ذلك الغزو، وغياب ثقافة ومفهوم الوطن بمعناه السياسي الواسع عن العقلية الليبية التي خضعت في معظم فترات التاريخ للحكم الأجنبي، ولم تعرف استقلالاً بعيداً عن العنصر الخارجي الوافد الذي كان له في أغلب الاحيان دوراً في تشكل السلطة السياسية الحاكمة في طرابلس، عوامل كانت سبباً مباشراً في نجاح الغزاة وإحتلالهم للمدينة، الأمر الذي ترتب عليه " أن القسم الأكبر من السكان فضل مغادرتها إلى الواحات القريبة على البقاء في ظل الغزاة الأسبان والخضوع لهم." ⁽⁵⁾ والذي عُد نوعاً من المقاومة للغزاة.

كيف أدار الليبيون الصراع مع الغزاة الأسبان؟

محلياً استأثرت منطقة تاجورا بقيادة حركة المقاومة كونها أصبحت مقراً قيادياً لها ومركزاً لتجمع المقاومين من مختلف مناطق طرابلس، مع تشكل مراكز تنظيمية داعمة لها في الجبل وغيان والمناطق القريبة منها. لكن الملفت للنظر أننا لم نعثر في أدبيات ما كُتب عن تلك الفترة وأحداثها عن شخصية محلية تولت زمام قيادة حركة المقاومة ضد الغزاة، وما عثرنا عليه في تلك الأدبيات تشير وتؤكد على أن البحارة العثمانيين والمتعاونين معهم في الشمال الأفريقي قد شاركوا في المقاومة الليبية ضد الأسبان في عموم غرب المتوسط في إطار الصراع العثماني الأسباني (الإسلامي المسيحي)، وعلى رأس هؤلاء عروج بربروسا وإخيه خير

(4) روسي. المصدر السابق. ص 170 ، 171. أيضاً. كوستازيو برنيا. المصدر السابق. ص 30، 31.

(5) برنيا. المصدر السابق. ص 30.

الدين الذين اتخذوا من بعض المواني في تونس والجزائر مواقع متقدمة في حروبهم ضد الأساطيل الأسبانية التي تمكنت من احتلال عديد المواقع في الشمال الأفريقي كان آخرها طرابلس.⁽⁶⁾

شكل سقوط طرابلس في ايدي الإسبان نقطة تحول كبيرة في سياسة العثمانيين البحرية في غرب المتوسط وصراعهم مع الأسبان، إذ دخلت المدينة ضمن الأهداف الإستراتيجية العثمانية لتكون قاعدة متقدمة لذلك الصراع ومن ثم تحريرها وإدخالها ضمن املاكهم في شمال أفريقيا، حيث كان للعديد من قادة تلك الأساطيل دوراً بارزاً في صمود الطرابلسيين في وجه التمدد الأسباني خارج نطاق المدينة، وبرزت منهم شخصيات عديدة لعل أشهرها في المراحل الأولى من عُرف باسم خير الدين الذي قتل في إحدى المحاولات لاسترداد طرابلس عام 1536م، ثم مراد آغا الذي تولى قيادة المقاومة بعد خير الدين سنة 1539م.⁽⁷⁾

من تاجوراء انطلقت الغارات المتتالية التي شنها الليبيون والبحارة العثمانيون على معقل الغزاة في القلعة لتحرير المدينة من مغتصبيها، لكنها لم تستطع أحداث أي تغيير استراتيجي في موازين القوة مع العدو، إذ لم تدخل طرابلس بعد المخطط التوسعي للدولة العثمانية في شمال افريقيا بشكل رسمي وفعلي، إذ اقتصر الدور العثماني خلال هذه المرحلة على تقديم مساعدات محدودة لم تحدث تغيير يذكر في موازين القوى بين المقاومين والغزاة في طرابلس.

محلياً أيضاً حاول الاسبان إعادة النشاط الإقتصادي للمدينة، إلا أن محاولاتهم تلك باءت بالفشل بسبب رفض السكان التعامل مع الغزاة، وحالة العداء المستحكمة التي حكمت العلاقة بين الطرفين. مما أدى إلى إنهيار الوضع الإقتصادي للمدينة، خاصة وأن الأهالي قد أعاقوا أية اتصالات بين المدينة والدواخل وكذلك المراكز التجارية الأخرى، فيما انتعشت التجارة في المواني الصغيرة المتناثرة على الساحل الطرابلسي البعيدة عن السيطرة الأسبانية كميناء مصراته.⁽⁸⁾

لم تمنح طرابلس للأسبان المردود الذي كانوا يستهدفونه من وراء احتلالهم لها، لا من حيث المردود الإقتصادي كمركز للتواصل مع جنوب الصحراء، ولا عسكري في الصراع مع الدولة العثمانية وبحارتها الذين

6 (من تلك المواقع احتلال ميناء المرسى الكبير غرب الجزائر عام 1505، وهران 1509 ، وبجاية 1510.

7 (روسي. المصدر السابق. ص 196 – 199.

8 (نفس المصدر. ص 183.

يجوبون مياه المتوسط، بل شكل الإحتلال عبئاً ثقيلاً على خزينة الدولة الإسبانية، الأمر الذي دفع شارل الخامس ملك اسبانيا إلى التنازل عن المدينة سنة 1530م لفرسان القديس يوحنا المطرودين من رودس⁽⁹⁾ والذين استقروا بمالطا وحملوا اسمها فيما بعد، والذين استمروا في التفوق العسكري على القوى الوطنية المشتتة. وأمام هذا القصور والعجز العسكري أمام الغزاة يُطرح السؤال التالي: كيف عالج الليبيون هذا القصور؟

كان التوجه للخارج والإستعانة به هو المخرج الوحيد أمامهم. لكن نحو من؟ آنذاك لم يكن أمام الليبيون إلا التوجه نحو القوى الإسلامية الأقوى على الساحة السياسية العالمية، نحو الدولة العثمانية طالبين مساعدتها في طرد الغزاة.⁽¹⁰⁾

وجد العثمانيون في طلب الطرابلسيين فرصة في مد وتثبيت نفوذهم في غرب المتوسط ولتكون طرابلس قاعدة متقدمة في صراعهم مع الأسبان في المنطقة، خاصة وأن البحارة العثمانيون والمنظويين تحت لوائهم من البحارة المغاربة وعلى رأسهم عروج بربروسا وأخيه خير الدين⁽¹¹⁾ وغيرهم - والذين كانوا في حرب مستمرة مع اسبانيا - لم يتمكنوا من تحطيم الأساطيل الأسبانية التي كما ذكرنا احتلت العديد من المواقع الهامة في الشمال الأفريقي، ولذا شكل احتلال طرابلس وطلب أهلها النجدة من السلطنة العثمانية فرصة سانحة للتواجد العثماني الدائم في المنطقة، حيث أرسلت اساطيلها إلى طرابلس بقيادة القائد درغوت باشا، وسان باشا اللذين تمكنا مع القوى الوطنية المتمركزة في تاجورا من تحرير المدينة من فرسان مالطا عام 1551م، لتتحول ليبيا إلى ولاية عثمانية تحت مسمى إيالة طرابلس الغرب وبرقة⁽¹²⁾ ليخضع الليبيون طواعية وبطلب منهم لحكم أجنبي وإن كان اسلامياً استمر حتى عام 1912م.

9 (للمزيد حول هذا التنازل واسبابه إنظر: روسي. المصدر السابق. ص 190 - 192. أيضاً، برنيا، المصدر السابق. ص 21، 22. أيضاً. محمد الهادي أبوعجيلة. النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الاسرة القرهمانلية 1711-1835 وأثره على علاقاتها بالدول الاجنبية. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي. 1997م. ص 40 - 68.

10 (روسي. المصدر السابق. ص 198.

11 (الصادق النيهوم. موسوعة تاريخنا. الكتاب الخامس " من القرن الهجري العاشر حتى مطلع القرن الحالي "، دار التراث، جنيف، 1977م. ص 48 - 50.

12 (المرجع السابق. ص 54. أيضاً. حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، ج. 1. تحقيق. محمد الأسطى، عمار جحيدر. مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية. طرابلس 2001م. ص. 647.

الفرصة التاريخية الثانية 1711م بتولى أحمد القرهمانلي أحد الجنود الأنكشارية بالحامية العثمانية بطرابلس الحكم فيها وتأسيس الأسرة القرهمانلية والتي استمرت تحكم البلاد حتى عام 1835م، وبالرغم من قيام هذه الأسرة بتوحيد الأراضي الليبية تحت حكم مركزي مقره طرابلس، مانحة البلاد شكلاً نسبياً من أشكال الدولة الحديثة⁽¹³⁾ إذ جعلت " اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، وأسست جيشاً وطنياً غالبية عناصره من الليبيين، واتخذت لها راية غير الراية العثمانية، وسكت عملة خاصة بها، واقامت علاقات سياسية، ودبلوماسية، واقتصادية مع الدول الغربية ووقعت معها اتفاقيات دون العودة إلى اسطنبول " (14) فإن ذلك لم يمكن الأسرة من نشر وترسيخ ثقافة الوطن بين أبناء البلاد، إذ اعتمد الأمراء القرهمانليون في تثبيت حكمهم على التحالفات القبلية والجهوية والمناطقية، مما عمق شقة الخلاف بينهم، ومن ثم إنقسام الليبيين بين أولئك الأمراء في صراعهم على السلطة، وظهر ذلك واضحاً في اواخر عهد علي باشا القرهمانلي 1754 - 1793م حينما انقسمت البلاد بين ولديه حسن ويوسف، الأمر الذي عجزت فيه السلطة القرهمانلية عن الدفاع عن نفسها وهي على تلك الحال أمام أول امتحان قوة خارجي واجهها عام 1793م حينما تمكن المغامر " علي برغل الجزائري من الإستيلاء على طرابلس، وطرد الأسرة القرهمانلية، التي التجأت إلى تونس".⁽¹⁵⁾ وللمرة الثانية لم يتمكن الليبيون من توحيد أنفسهم تحت قيادة وطنية يتفق عليها الجميع، تتولى زمام الأمر في البلاد وتقود حركة المقاومة ضد الغاصب وتحرير بلادهم رغم السياسة القمعية التي مارسها ضدهم. وللمرة الثانية أيضاً كانت

13 (عمار جحيدر. مصادر دراسة الحياة الفكرية في ليبيا في العهد القرهمانلي 1711-1835، المجلة التاريخية المغربية، ج. 3، السنة 17، العدد 59، 60. أكتوبر 1990م. ص 586.

14 (للمزيد حول هذه الخطوات أنظر: ابن غلبون. التذكّار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من أخبار، تحقيق، الطاهر أحمد الزاوي، مطبعة الفرّجاني، طرابلس، 1967م. أيضاً. كوستانزيو برنيا، المصدر السابق. أيضاً. أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911. ترجمة. حليقة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب. ط 2. طرابلس، تونس 1991. أيضاً. جورجو كابوفين. طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر. ترجمة. عبدالسلام باش امام. مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي. طرابلس. د. ت. أيضاً. ميكال دي إيبالسا. معاهدة السلام الأولى الاسبانية الليبية المعقودة 1784م / 1198هـ. ترجمة. طه إدريس، مراجعة، نجاح القابسي. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس 1980م. أيضاً. بول ماساي. الوضع الدولي لطرابلس الغرب. ت. محمد العلاقي، مراجعة. علي ضوي. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس 1991م. أيضاً. باولو توسكي. المصادر غير المنشورة لتاريخ طرابلس. ترجمة. إبراهيم أحمد المهدي. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2002م.

15 (نيكولاي إيليتش بروشين. تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين. ترجمة وتقديم. عماد حاتم. ط 2. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت 2001. ص 140 - 150. أيضاً. إتوري روسي. المصدر السابق. ص 367 - 369.

الإستعانة بالخارج من خلال حملة أعدها حمودة باشا باي تونس تمكن بها من طرد علي برغل وإعادة الأسرة القرهمانلية لحكم طرابلس من جديد سنة 1795م.⁽¹⁶⁾

الفرصة التاريخية الثالثة 1832م، حينما تنازل يوسف باشا القرهمانلي عن الحكم لابنه علي بسبب تردي الأوضاع العامة، وسؤ إدارة للبلاد، ونقصان الموارد المالية، "وسريان حالة التذمر في جميع انحاء البلاد مقرونة بالحد على الحكومة التي كانت تبدو كمبتز بغيض للضرائب".⁽¹⁷⁾ حيث دخلت البلاد في حرب أهلية بين القوى المتصارعة على السلطة فيها، إذ انقسم الليبيون إلى فريقين متناحرين، يناصر كل فريق أميراً من امراء العائلة الحاكمة.⁽¹⁸⁾ وزاد من حدته التدخلات الاجنبية ودعمها لأطراف النزاع، "إذ لعب قنصلي بريطانيا وفرنسا دوراً بارزاً في تلك الحرب".⁽¹⁹⁾ ومرة أخرى لم يتمكن الليبيون من توحيد جهودهم وتكوين حكومة وطنية تحفظ للوطن سيادته واستقلاله، ولم تشهد ايضاً بروز شخصية قيادية بديلة عن تلك المتصارعة على السلطة تتولى زمام الأمر وتجمع حولها أبناء الوطن، إذ تعددت الولاءات القبلية والجهوية بين مناصر لهذا الفريق أو ذاك، وكان الوطن هو الغائب في هذا الصراع. ومرة أخرى يُطرح السؤال نفسه كيف عالج الليبيون قصورهم هذا؟ إنه التوجه للخارج، والذي يبدو أنه العنصر الفاعل في كل مرة تدخل فيها البلاد في مأزق الصراع على السلطة. إذ قدّم سكان طرابلس من الرافضين للفوضى والحرب التي تعيشها البلاد، والناقمين على الأسرة القرهمانلية وسياساتها، والباحثين عن الأمن والاستقرار " التماساً للحكومة العثمانية يطلبون منها التدخل لانهاء الفوضى التي تعيشها البلاد وإعادة فرض الأمن والاستقرار اليها، وهو ما تم في مايو 1835م.⁽²⁰⁾ حيث عادت طرابلس الغرب وبرقة ولاية عثمانية للمرة الثانية، تدار بواسطة ولاية عثمانيون معينون من استنبول، وهو

16 (رشاد الأمام. سياسة حمودة باشا في تونس 1782 – 1814. منشورات الجامعة التونسية. 1980م. ص 368 – 374 أيضاً. إمام سعيد الطويل. البحرية الليبية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرهمانلي، ط. 3، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية. طرابلس، 2012م. ص 119 – 132. أيضاً. محمد الهادي أبوعجيلة. النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الاسرة القرهمانلية 1711 – 1835م، وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية. مرجع سابق. ص 191 – 194. أيضاً. حسن الفقيه حسن. اليوميات الليبية. ج 1. مصدر سابق. ص 668.

17 (روسي. المصدر السابق. ص 404 – 405.

18 (حول هذه الحرب أنظر: حسن الفقيه حسن. اليوميات الليبية، ج 2. الحرب الأهلية ونهاية العهد القرهمانلي. 1832 – 1835. تحقيق. عمار جحيدر، منشورات مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية. طرابلس 2001م.

19 (روسي. المصدر السابق. ص 406.

20 (نفس المصدر . ص 411. أيضاً. بروشين، مرجع سابق. ص 239 – 361.

ما يجعلنا نعتقد أن مفهوم الدولة الوطنية والإستقلال عن دولة الخلافة الإسلامية لم يتبلور بعد في الذهنية الإسلامية والعربية ومنها الليبية، ولذلك لم يجد الليبيون غضاضة في مطالبة الباب العالي بإنهاء ما هم عليه من فوضى واحتراب، وعودتهم لحضيرة الدولة الإسلامية من جديد، تلك الدولة التي كانت دائماً في الموعد لإنقاذهم مما هم فيه من فوضى واحتراب داخلي، ولتضيق فرصة ثمينة على الليبيين في تأسيس دولة وطنية مستقلة، بعدما وضعت أسس ملامح تلك الدولة خلال العهد القرهمانلي من حيث حدودها الجغرافية ووحدتها الترابية التي تطابق إلى حد كبير ما هي عليه اليوم، إن لم تكن أوسع من ذلك.

الفرصة التاريخية الرابعة 1912م عندما خرج الأتراك العثمانيون من البلاد إثر معاهدة أوشي لوزان التي تنازلوا بمقتضاها عن ليبيا للإيطاليين، مانحين في نفس الوقت الليبيين استقلالهم⁽²¹⁾ ذلك الإستقلال الذي لم يتمكن الليبيون من تحقيقه والتمتع به على أرض الواقع، ومن ثم ملئ الفراغ السياسي الذي تركته السلطة العثمانية، حيث برزت قيادات قبلية ومناطقية متعددة في إدارة الصراع مع الإيطاليين أدت إلى تشكل الهوية الوطنية الليبية، وإن لم تأخذ تلك الهوية بعداً سياسياً موحداً لكل ليبيا، ففي الشرق شكلت القبيلة رافداً قوياً لحركة الجهاد فيما عُرف بالأدوار تحت قيادة الحركة السنوسية بزعامة أحمد الشريف، فيما تعددت القيادات القبلية والجهوية في المنطقة الغربية (أحمد المريض، عبد النبي بالخير، سليمان الباروني، رمضان السويحلي، الصويعي الخيتوني، الهادي كعبار، خليفة بن عسكر وغيرهم ...) الأمر الذي سمح للإيطاليين بلعب دور فعال وكبير ومؤثر في زيادة الإنشقاقات بين مختلف القوى الوطنية واستمالة البعض منها، وسط هذه الإنشقاقات وتعدد القيادات وتنافسها، وفي محاولة لملء الفراغ السياسي وقيادة وتوحيد حركة المقاومة في المنطقة الغربية من البلاد قام سليمان الباروني بتأسيس حكومة وطنية في يفرن أواخر عام 1912م، لكنه لم يكتب له النجاح أمام التفوق الإيطالي الذي تمكن من إنهاء تلك الحكومة في أبريل 1913م،⁽²²⁾ واستمر الأمر على هذا المنوال حتى عام 1915م حينما نجح الليبيون في الحاق الهزيمة بالإيطاليين في معركة القرصابية رغم تفككهم

21 (نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م. ترجمة وتقديم. عماد حاتم، دار الكتاب الجديد. ط 2. بيروت 2001م. ص 142. أيضاً، مصطفى حامد رحومة. صلح أوشي لوزان، أكتوبر 1912م. ضمن كتاب بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، ج 2. إشراف. صلاح الدين السوري، حبيب الحسناوي، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي. طرابلس 1984م. ص 69 - 79.

22 (علي البوصيري علي. التوغل الإيطالي في الدواخل عقب صلح لوزان. ضمن كتاب بحوث ودراسات. ص 101 - 110.

سياسياً وعسكرياً. لقد شكل ذلك النصر فرصة أخرى أمام القوى الوطنية لتوحيد صفوفها وخلق قيادة موحدة للبلاد، لكنها لم تتجح في استثمارها لتحقيق ذلك الحلم، حيث استمرت المنافسة بين القيادات الوطنية والتي وصلت إلى درجة الإحتراب فيما بينها، وعاشت خلالها المناطق التي لم تخضع للسلطة الإيطالية فراغاً سياسياً حتى عام 1918م حينما أعلن عن تأسيس الجمهورية الطرابلسية بقيادة جماعية،⁽²³⁾ تلك الجمهورية التي حملت معها اسباب موتها، إذ دلت تلك القيادة على ضعف مفهوم الوطن لديها، وتغلب قوة القبيلة ومفهومها للوطن عن مفهوم الوطن بالمعنى السياسي وهو الأعم والأوسع. ولذلك لم تعمر هذه الجمهورية طويلاً، بل لم تتمكن من بسط سلطتها حتى على المناطق التي من المفترض انها تابعة لها، فماتت دون أن يُعلن عن وفاتها، إذ نجح الإيطاليون في تأجيج الفتنة بين المناطق الليبية⁽²⁴⁾ ومن ثم بسطوا سلطتهم بالحديد والنار على كامل التراب الليبي فيما عُرف بمرحلة الإسترداد على يد الفاشست بعد عام 1922م.

الفرصة التاريخية الرابعة. 1940م (مؤتمر الاسكندرية) بين ادريس السنوسي والقيادات الليبية في المهجر. رغم الظرف التاريخي الذي يمر به العالم آنذاك، فلم يتمكن الليبيون من توحيد جهودهم تحت قيادة واحدة لتحرير بلادهم من المحتل الإيطالي، رغم ما تذكره الكتب التاريخية حول اتفاقهم على شخصية ادريس السنوسي⁽²⁵⁾ لكن الوقائع تخالف ذلك، إذ ظهر تياران متضادان، اولهما يقوده الأمير محمد إدريس السنوسي وأنصاره من زعامات برقة القبلية التي لا ترى بديلاً عن السنوسية رمزاً للوحدة المجتمعية والقوة لأهل برقة⁽²⁶⁾ والداعي الى التحالف مع بريطانيا دون شروط أو ضمانات منها بخصوص مستقبل ليبيا لثقته الشخصية فيها، والثاني لا يمانع من التحالف مع بريطانيا شريطة الحصول على تعهدات مكتوبة من الحكومة البريطانية بشأن

23 (للمزيد حول هذا الحدث انظر. مصطفى علي هويدي. الجمهورية الطرابلسية، جمهورية العرب الأولى. منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس 2000م.

24 (للمزيد انظر: فتحي ليسيير. احتراب الزعمات الوطنية في طرابلس الغرب في مطلع القرن العشرين: حالة السويحي / بلخير. المجلة التاريخية المغاربية، السنة 28، العدد 104، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات. زغوان. تونس. سبتمبر 2001م. ص 466 - 498.

25 (للمزيد انظر. محمد فؤاد شكري. ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها ج1. 1945 - 1947م. المجلد الأول. مطبعة الاعتماد. القاهرة 1957م. ص 283 - 383.

26 (أسهمان معاطي. الحظور القبلي في المؤسسة السياسية الليبية 1951-1969 محددات التمكّن وفاعلية التأثير. مجلة الذاكرة الوطنية. مكتب وزارة الثقافة والمجتمع المدني. الزاوية. العدد. السادس. يوليو 2019م. ص 6.

استقلال ووحدة التراب الليبي.⁽²⁷⁾ لقد كانت تجربة العرب مع بريطانيا في الحرب العالمية الأولى وتكرها لمطالبهم بالوحدة والحرية والإستقلال ماثلة عند بعض قيادات النخبة الليبية آنذاك.

هذا الخلاف استمر بشكل كبير وواضح بعد هزيمة ايطاليا وخضوع البلاد للحكم البريطاني الفرنسي، إذ برزت فكرة استقلال برقة تحت حكم إدريس السنوسي كقضية منفصلة عن بقية اقاليم ليبيا، مما عمق الخلاف بين القيادات السياسية الليبية، والتي عمل العديد منها على تأسيس أحزاب متعددة التوجهات والأيدولوجيات والرؤى حول المستقبل السياسي للبلاد، فالبعض منها طالب بوحدة ليبيا واستقلالها في ظل اي نظام سياسي يتفق عليه، والبعض نادى بان يكون شكل الحكم جمهورياً، والآخر ملكياً وراثياً دستورياً تحت إدريس السنوسي، فيما طالب آخر بوحدة ليبيا مع مصر.⁽²⁸⁾

هذا الخلاف مرده في نظرنا إلى غياب مفهوم الوطن عن الوعي المجتمعي لدى الليبيين والنخبة السياسية على وجه التحديد، وتغلب الثقافة القبلية والجهوية والمصلحة الشخصية على مصلحة الوطن العليا، ومن ثم إنعدام الثقة بين الفرقاء الليبيين بشكل ضاع فيه الوطن بمفهومه الواسع عن ادراك وعقلية جزء كبير ممن قادوا الحراك الوطني آنذاك، بالتأكيد لا نعمم حكمنا هذا على كل رجال تلك المرحلة، لكن هذا ما حدث وأثبتته الوقائع بعد ذلك، مما رسخ في تقديرنا ضعف ثقافة الوطن والمواطنة بشكلها العام وغيابها عن عقلية الكثير ممن قادوا ذلك الحراك، وبالتالي انعدام الثقة بين النخبة السياسية الليبية آنذاك والذي غذته وعززته التدخلات الأجنبية التي كانت دائماً اللاعب الرئيسي والفعال في تقرير مصير هذه البلاد، ورسخه نظام الحكم الفيدرالي فيما بعد.

انتقل الخلاف في الرؤى حول مستقبل البلاد بين النخبة السياسية الليبية إلى المحفل الدولي عندما اتفق وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى على إحالة ملف المستعمرات الإيطالية ومنها ملف القضية الليبية إلى

27 (بروشين. تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م. المرجع السابق. ص 255 - 265.

28 (للمزيد حول هذه المرحلة إنظر. سالمة عبد العال الجاضرة. الجماعات السياسية في ليبيا 1943 - 1951. أصولها

التاريخية - مواقفها السياسية - ممارساتها التوفيقية. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة بنغازي، 1983م.

الأمم المتحدة (29) حيث تكون الوفد الليبي من مجموعتين واحدة تمثل طرابلس والثانية تمثل برقة (30) وهناك أصبح كل فريق رهينة التجاذبات الدولية، وخاصة بين الدول الكبرى التي لها مصالح استراتيجية في ليبيا، ومرة أخرى جاء استقلال ليبيا وفق ارادة خارجية صُنعت في ردهات الأمم المتحدة (31) وخرجت ليبيا للوجود بنظام سياسي كرس التباعد وانعدام الثقة بين ابنائها، إذ بُنيت مؤسسات الدولة الوليدة وفق نظام خالف كل المعايير التي قامت عليها الأنظمة السياسية للدول المستقلة حديثاً، إذ لا تملك النخب السياسية التي برزت آنذاك رصيداً إدارياً وسياسياً في إدارة الدولة ومؤسساتها، فكانت المساواة بين الأقاليم في عدد ممثليها في لجنتي الواحد والعشرين ولجنة الستين لكتابة الدستور - رغم الفارق الكبير في عدد السكان بين الأقاليم - خير دليل على إنعدام الثقة بين ممثلي البلاد، بل عدته تلك النخب " حق مكتسب لا يمكن التنازل عنه، وأنه جاء في مرحلة بناء الدولة وهي مسألة مشابهة لبناء منزل لأسرة واحدة، لذلك يجب أن يشارك الأخوة الثلاثة وعلى قدم المساواة في عملية البناء". (32) لقد تحول ذلك الحق إلى سيف مسلط بيد النخب السياسية تستعمله متى شاءت لتحقيق مصالح جهوية أو شخصية وفي الغالب ضد مصلحة الوطن، والذي استمر موجوداً في العقل الباطن للنخب السياسية الليبية المتوالية يظهر متى وجد الفرصة سانحة له معمقاً لإنعدام الثقة بين أبناء الوطن، ولعل ما نشهده اليوم من خلافات ظاهرة وباطنة بين النخب السياسية الليبية يتبعهم بعض العامة حول نوعية النظام السياسي الذي يجب أن يقام، وطريقة تمثيل الأقاليم في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية خير دليل على ذلك الميراث السيئ لتلك الحقبة، والتي تكاد تعصف بالوطن الليبي إلا استمرار لتلك الخلافات التي أضاعت على الليبيين فرصة بناء وطن بمفهوم عصري، تكون المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات والثقة بين أبنائه هي المعيار والمقياس له، لا القبلية والجهوية والمناطقية.

29 (حول هذه المواقف انظر. المختار الطاهر كرفاع. ليبيا في السياسة الخارجية لروسيا - الاتحاد السوفيتي. 1911 - 1951م. منشورات جامعة الزاوية. 2007م.

30 (انظر على سبيل المثال لا الحصر جريدة طرابلس الغرب. الأعداد. 1919، 1920، 1921، 1922، 1924 الصادرة بتاريخ. 2 أكتوبر، 3 أكتوبر، 4 أكتوبر، 5 أكتوبر، 7 أكتوبر 1949م.

31 (للمزيد انظر: سامي حكيم. استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. دار الكتاب الجديد. بيروت. 1965م. أيضاً، المختار الطاهر كرفاع. ليبيا في السياسة الخارجية لروسيا - الاتحاد السوفيتي. مرج سابق.

32 (سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الإستقلال، ج 2. دار الساقية، بنغازي، 2012م. ص ص 1025 - 1026. أيضاً. محمد عثمان الصيد. محطات من تاريخ ليبيا، أعدها للنشر، طلحة جبريل، 1996م. ص 60.

في عام 1963م الغي النظام الفدرالي بمرسوم ملكي وتحولت ليبيا الى دولة موحدة في فترة تميزت بوجود عديد التيارات الفكرية والسياسية وظهر جيل من الشباب الليبي يعتقد تلك التيارات (ليبرالي، اشتراكي بمختلف تصنيفاته، قومي، بعثي، اسلامي... الخ) - وإن لم يسمح لذلك الجيل بممارسة تلك النشاطات السياسية علناً وبشكل رسمي- وسط هذه التجاذبات تم تشكيل أول حكومة ليبية برئاسة السيد عبد الحميد البكوش في 25 أكتوبر 1967م اعتمدت على الكفاءات العلمية لا الولاءات القبلية والجهوية، وتبني مشروعاً اصلاحياً يقوم على ترسيخ الشخصية الوطنية الليبية للقضاء على النعرات الإقليمية، والقبلية، والتركيز على الهوية الوطنية الليبية، وانتهاج سياسة تقدمية تتعارض مع مصالح الزعامات القبلية والإقليمية، لكن ذلك المشروع الإصلاحي إفتقد إلى عناصر نجاحه ومن أهمها: الدعم الشعبي الذي يمكنه من الصمود أمام منافسيه من التيارات التقليدية المسيطرة على الساحة المحلية (قبلية، جهوية، مناطقية)، وإلى الأرضية السياسية الداعمة له خاصة من الملك إدريس تمكنه من القفز على سطوة الزعامات القبلية التي شكلت العمود الفقري للنظام الملكي نفسه، وهو ما يفسر إخفاقه ومن ثم إقالته من الحكومة في 4 سبتمبر 1968م.⁽³³⁾ لقد كان الواقع السياسي والاجتماعي اقوى مما حاولت تلك الحكومة من أن تغيره، إذ ظل ذلك الميراث (القبلي، والجهوي، والمناطقي) كالنار تحت الرماد يبرز متى هبت رياح التغيير رافضاً لكل تغير يلمس مصالحه ولو كان الوطن هو الثمن.

الفرصة التاريخية الخامسة 1969م، استولى العسكريون على الحكم في مرحلة تاريخية هامة، إذ كانت هزيمة العرب في يونيو 1967م ضربة قاسمة للتيار القومي العربي الذي مثلته مصر عبد الناصر، والعديد من الأحزاب السياسية العربية كالبعث والقوميين العرب، ورداً على تلك الهزيمة واستمراراً للمد القومي العربي رفع النظام الجديد في ليبيا شعارات قومية وحدوية غابت فيها ليبيا من سياسة النظام، فأعلن سياسة خارجية قائمة على الدعوة لتحرير فلسطين ودعم دول المواجهة أو ما عرف بدول الطوق، وتحقيق الوحدة العربية، حيث شكل وحدات سياسية مع مصر وسوريا والسودان فيما عرف باتحاد الجمهوريات العربية،⁽³⁴⁾ ثم مع تونس

33) اسمهان معاطي. المرجع السابق. ص 15.

34) زاهية قدورة. تاريخ العرب الحديث. دار النهضة العربية، بيروت. 1985م. ص 445 .

بإعلان جربة،⁽³⁵⁾ والجزائر بإعلان حاسي مسعود، والمغرب بإعلان وجدة.⁽³⁶⁾ وجميعها ذهبت أدراج الرياح ومعها ذهبت ليبيا عن ذهن الليبيين بفعل ممنهج من النظام السياسي الحاكم فيها.

كان نتيجة الفشل الذي أصاب التوجه العروبي للنظام أن غير اتجاهه نحو مجال جغرافي أوسع وأكبر من قدرة ليبيا على تحقيق ذلك التوجه، وأعني بذلك التوجه نحو أفريقيا الذي سخر له النظام كل مقدرات ليبيا لإنجاحه، حيث عمل وبكل قوة على إقناع الدول الأفريقية على تغيير منظمة الوحدة الأفريقية إلى إتحاد أفريقي على غرار الإتحاد الأوروبي، وتم ذلك بإعلان سرت في 9 / 9 / 1999م.⁽³⁷⁾ كما شجع الليبيين على الهجرة والإستثمار في أفريقيا مقدماً القروض المالية بسخاء، فيما لم توضع أية سياسة تنموية جادة للموارد البشرية والمادية منذ عام 1983م تشجع الإستثمار الداخلي بين مناطق ليبيا وتزيد من ترابط مناطقها وابنائها لتترسخ الوحدة الوطنية وتتشابك المصالح وتزداد عرى الوحدة بين مناطق البلاد.

الفرصة التاريخية السادسة 2011م والتي لا زالت افرازاتها مستمرة حتى الآن والتي لا يمكن أن تكون إلا استمرار للتجارب السابقة وتأكيد لها، إذ تبرز الخلافات السياسية والمناطقية والجهوية والقبلية بين النخب السياسية الليبية بشكل كبير وواضح. إنه نتاج الرواسب التاريخية التي عرفتتها النخبة السياسية الليبية منذ الإستقلال حتى اليوم انتقلت من جيل إلى جيل، وكأن التاريخ يعيد نفسه (دعاة الفدرالية، دعاة التقسيم، دعاة العودة الى النظام الملكي بدستوره المعدل عام 1963م، دعاة العودة الى نظام سبتمبر، دعاة قيام الدولة الاسلامية، أين الوطن؟ غير موجود.. كلهم يتحدثون عن النظام السياسي ولا يتحدثون عن وطن يتفتت ويضيع بين أيديهم)، وزاد من سوء الوضع التدخلات الخارجية من القوى الدولية والإقليمية في الشأن الداخلي الليبي كل حسب مصلحته، وللأسف وجد هذا التدخل حلفاء له بين النخبة السياسية الليبية التي ربما التفت

35) هنري حبيب. ليبيا بين الماضي والحاضر. ترجمة. شاكرا ابراهيم. المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان. طرابلس. 1981م. ص 285.

36) عز الدين عبد السلام العالم. ليبيا بين الإنتماء العربي والتوجهات الإقليمية والأفريقية والمتوسطة 1989 - 2004، دراسة في اشكاليات الهوية السياسية. مجلة الشهيد، العددان العشرون والحادي والعشرون، 1999 - 2000. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس. ص 161 - 216.

37) عبد الرزاق المرتضى. من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الإتحاد الأفريقي 1963 - 2002 مبادئ الثورة والمبادرات الوحيدة. مجلة الشهيد. العددان الثاني والعشرون والثالث والعشرون. 2001-2002. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس. ص 115 - 138.

مصالحة مع مصالحه وسارت في ركبه خادمة له دون وعي بما تقوم به، أو على دراية كاملة بما تفعل، وفي كلا الحالتين الخاسر الأوحدهم الليبيون الذين لا زالوا يبرهنون على عدم قدرتهم للقاء على طاولة الحوار ووضع أسس بناء دولة حديثة، ووطن يجمع جميع أبنائه دون تمييز أو فوراق بغض النظر عن أصولهم العرقية أو توجهاتهم السياسية، ويؤكدون على أنهم رهينة العامل الخارجي الذي له الدور الأكبر والأهم في تقرير مصيرهم.

وبعد !!! نعود للسؤال الذي بدأنا به هذا البحث. لماذا فشل الليبيون في تأسيس الدولة الوطنية؟ وهل بالفعل أسس الليبيون هذه الدولة ؟

للإجابة نقول ... تتعدد الأسباب في تفسير هذا الفشل، وتتعدد الرؤى في تقديم وتأخير تلك الأسباب، أولاً. فمن قائل أن العامل الأساسي في فشل الليبيون في بناء وتأسيس دولتهم الوطنية هو الجغرافيا، فليبيا تمتاز بتضاريسها وإقليمها المختلفة، ساحل، شبه صحراء، الجبل، الواحات، الصحراء، وهي مناطق تختلف أهميتها ومكانتها الإقتصادية والبشرية والسياسية عبر العصور، وهو ما خلق نوعاً من التناغم المصطنع حتمته المصالح المشتركة بين السكان رغم تباعدهم جغرافياً، " فالساحل المتحضر كان دائماً هو المهيمن والفاعل سياسياً وحضارياً في بقية المناطق، وأن المؤثرات الخارجية دائماً ما كانت محصورة في ذلك الساحل، فيما ظلت بقية المناطق بعيدة عن ذلك المؤثر ورافضة له وللساحل الذي يمثله، عززه ذلك التنوع بين السكان وعدم التجانس بينهم ". (38)

ومن قائل أن موقع ليبيا الجغرافي على ساحل المتوسط قد مثل أهمية استراتيجية كبرى شكلت فيه المدن الساحلية وخاصة طرابلس ومصراته وبنغازي منافذ بحرية وتجارية هامة في التعامل مع العالم الخارجي، وهو ما ولد طبقة اجتماعية كانت غالبيتها من الإداريين في هذه المدن كانت رهينة ذلك الموقع من خلال ارتباطها وتعاملها تجارياً ومصلحياً مع القادم من البحر وتأثرها به، فيما ظل الداخل الليبي بعيداً عن ذلك التأثير، يعيش حياة اقتصادية قائمة على اقتصاد الإكتفاء الذاتي، وسط بيئة فقيرة في الموارد الإقتصادية لم تسمح ببروز طبقة وسطى يمكنها أن تحدث تغييراً في البناء السياسي للمجتمع الليبي وخلق وعي مجتمعي بأهمية

(38) للمزيد أنظر: محمود أبوصوة. جدلية المجال والهوية، مدخل لتاريخ ليبيا العام. " الباب الأول، الفصل الأول ، النشأة المبكرة للإقليم، فضاء متقلب وشعب متجدد". دار الرواد، طرابلس، 2012م، ص 125 - 173.

الوطن.⁽³⁹⁾ وهو ما يجعلنا نعتقد بأهمية دور الجغرافيا الفاعل في اضعاف مفهوم الوطن لدى الليبيين، فليبيا بلد مساحته كبيرة جداً مقارنة بعدد سكانه، مما جعل التواصل بين مكوناته البشرية المتعددة وخلق علاقات اجتماعية واقتصادية متينة تعمل على تأكيد الترابط بين أبناء الوطن ضعيفة بل قد تبدو للعيان غير موجودة أصلاً، فتناثر المدن، والواحات، وبعدها عن بعضها، وقلة عدد سكانها جعل إمكانية خلق هوية وطنية ليبية تجمع هذه المساحة الجغرافية المترامية الأطراف على شكل دولة أمر واجهته الكثير من الصعوبات لتحقيقه، وإن وجد فيحتاج إلى سلطة قوية تحققه بوسائل متعددة منها : وجود سلطة قوية في المركز (طرابلس) تفرض سلطتها على بقية الأقاليم محافظة على كيان الدولة،* أو إعمار المناطق الفاصلة بين التجمعات البشرية لخلق علاقات ومصالح متبادلة تؤكد وحدة الدولة السياسية والاجتماعية، دون النظر إلى المكونات العرقية التي في الغالب تخلق فيما بينها تنافساً يزداد وينقص نتيجة تلك المصالح. إن إعمار المنطقة الوسطى على سبيل المثال، والتي كانت كما نعتقد السبب الرئيسي في التباعد بين الشرق والغرب الليبي حتى اليوم خير دليل على أثر العامل الجغرافي في هذا الشأن.

2. الموارد الاقتصادية. عرفت ليبيا نمطاً اقتصادياً طوال تاريخها الحديث اعتمد على احادية السلعة والمورد، إذ لم تتمكن السلطة السياسية التي تعاقبت عليها من احداث أي تغيير في مصادر الدخل الإقتصادي وخلق تراكم نقدي يؤدي إلى خلق طبقة وسطى تحرك اقتصاد البلاد، فطوال الفترة الممتدة من منتصف القرن السادس عشر وحتى 1911م كان حكام البلاد سواء الباشوات العثمانيين بعهدهم الأول والثاني أو القرهمانليين أو التجار الاجانب الذين كانوا تحت حماية قناصل بلدانهم هم المسيطرون على النشاط الإقتصادي للبلاد، فيما

39 (للمزيد أنظر . عقيل محمد البربار . ثوابت تاريخ ليبيا الحديث، دراسة في تأثير مكونات الموقع والبيئة والإقتصاد على مسيرة المجتمع الليبي، مجلة الذاكرة الوطنية، مكتب وزارة الثقافة والمجتمع المدني، الزاوية، العددان الثالث والرابع، يوليو 2016م. ص 8 - 71.

(* حول هذه الجزئية إنظر : حبيب وداعة الحسناوي، حملة رمضان باي على غدامس 1609م كما يصورها مخطوط غدامسي، مجلة البحوث التاريخية، مركز بحوث ودراسات الجهاد الليبي، طرابلس، السنة الأولى، العدد الأول يناير 1979م. ص 69-81. أيضاً، محمد عمر مروان. حملة محمد باشا الساقزلي على أوجلة. مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، السنة الثالثة والعشرون، العدد الأول، يناير 2001، ص 155-182. أيضاً، بروشين ، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، مرجع سابق، ص 163، 164 حول حملة يوسف باشا القرهمانلي على فزان سنة 1813م بقيادة محمد المكني والحاكما بطرابلس بشكل نهائي.

لم يكن للعنصر المحلي دور ذا شأن في الدورة الاقتصادية لبلاده.⁽⁴⁰⁾ ففي مرحلة الجهاد البحري أو ما عُرف بالقرصنة البحرية 1492م - 1815م شكل هذا المصدر مورداً مهماً لدخل البلاد، وتشكلت على أساسه طليعة أو طبقة اجتماعية عرفت برياس البحر صارت تدير وتتحكم في العائد المالي للبلاد،⁽⁴¹⁾ لكن ذلك العائد لم يستثمر لصالح أحداث تغير في البنية الاقتصادية للبلاد، علاوة على أن تلك الطليعة لم ترق في اعتقادنا إلى مستوى الطبقة الوسطى التي ظهرت في أوروبا والتي كانت وراء التغيرات الكبرى التي عرفتتها المجتمعات الأوروبية في مختلف جوانب الحياة. بإضمحلال هذا المصدر نتيجة التطورات التي أحدثتها الثورة الصناعية في أوروبا وبروز القوى الإستعمارية الحديثة التي تفوقت عسكرياً واقتصادياً على طرابلس، دخلت سلعة جديدة لاقتصاد طرابلس وهي تجارة القوافل 1835م - 1857م، إذ كان لموقع ليبيا الإستراتيجي على البحر المتوسط والمواجه لأوروبا أن عملت السلطة في طرابلس على استغلاله ليكون ممراً لعبور التجارة بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء وتعويضاً لها عن فقدانها لمورد القرصنة، بحيث أصبحت هذه التجارة تمثل العنصر الأهم في واردات خزينة الإيالة، والتي عملت بسببه على التمدد نحو الجنوب (فزان) لفرض سلطتها على حواضره واهمها مرزق، ومن ثم الإتصال بممالك السودان الاوسط (كانم ، برنو) لتأمين طرق القوافل في الإتجاهين من الشمال إلى الجنوب وبالعكس، الأمر الذي أدى إلى بروز وتشكل طليعة اجتماعية جديدة عُرفوا بتجار القوافل تمكنت من الإستفادة من هذا المصدر الإقتصادي الجديد وسيطرت على شؤون إدارة البلاد.⁽⁴²⁾ لكن النتيجة الاقتصادية لهذا المورد لم تختلف عن سابقه، خاصة وأنه لم يدم طويلاً، إذ تمكنت الدول الإستعمارية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا من تحويل تجارة القوافل إلى غرب أفريقيا بعد احتلالهما للمناطق التي تحد ليبيا من الجنوب.⁽⁴³⁾ وفقدت بذلك البلاد المصدر المالي الرئيسي لها، ليستبدل في أواخر القرن التاسع عشر بمورد جديد كانت الصناعة في أوروبا في أشد الحاجة اليه وهو مورد نبات الحلفاء 1868م - 1902م التي كانت المادة الأساسية لصناعة الورق عالي الجودة، بحيث شكل هذا المورد الدخل الرئيسي للولاية، لكن دخول الجزائر

40 (للمزيد انظر. إنعام محمد شرف الدين. مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، دراسة في مؤسسات المدينة التجارية 1711- 1835. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1998م.

41 (عقيل محمد البربار. ثابت تاريخ ليبيا الحديث، دراسة في تأثير مكونات الموقع، البيئة، والاقتصاد على مسيرة المجتمع الليبي. مرجع سابق. ص 23- 25.

42 (نفس المرجع . ص 29.

43 (للمزيد انظر. أحمد سعيد الفيتوري. ليبيا وتجارة القوافل ، الإدارة العامة للآثار ، مطابع وزارة التعليم ، طرابلس. 1972م

وتونس واسبانيا ميدان المنافسة التجارية واكتشاف بديل جديد للحلفاء في صناعة الورق عوامل أدت إلى اضمحلال هذا المورد. (44)

وخلاصة القول في هذا الجانب أن اعتماد البلاد على مصدر اقتصادي واحد طوال الفترة من 1551م وحتى 1912م ولد عجز وفشل الإدارة في " تطوير المصادر الإقتصادية المحلية مثل الأرض والثروة الحيوانية والثروة السمكية، فظلت هذه المصادر الداخلية متخلفة جداً، الأمر الذي جعل الإدارة نفسها رهينة تطورات اقتصادية وتقنية بالأساس خارج حدودها، إذ لم يكن في إمكانها السيطرة على مصادر السلع التجارية وتسويقها. " (45) فيما عجزت السلطة العثمانية خلال عهدها الطويل على احداث أية اصلاحات ذات أثر فعال في هذا الجانب، إذ أنها لم تكن أكثر من إدارة جابية للضرائب من الأهالي دون النظر لظروفهم الإقتصادية التي ظلت رهينة الطبيعة وما تجود به من رخاء أو جذب.

مرحلة النفط 1961م -) شكلت هذه السنة بداية التحول في حياة ليبيا الإقتصادية، حيث توفر للدولة الليبية مورداً مالياً ضخماً أمكنها من خلاله تحسين مستوى الخدمات العامة في البلاد من خلال خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي وضعت، والتي شكل فيها النفط نسب عالية جداً، حيث ارتفعت من لا شيء ينكر عام 1958م إلى 28,2% عام 1962م، و53,3% عام 1965م، و60,5% عام 1968م (46) لتصل إلى ما يزيد عن 95% عام 2010م يقابل ذلك تراجع مساهمة بقية القطاعات في الدخل العام للدولة

44) البربار . المرجع السابق . ص30.

45) نفس المرجع. ص 31. لم نتعرض في هذه الدراسة لمرحلة الاحتلال الإيطالي، وما أحدثه من تغيرات كبرى في المجال الإقتصادي، وخاصة في مجال الإصلاح الزراعي، لأن نتائجه لم تتبلور ولم تعط ثمارها بسبب الحرب العالمية الثانية وتعرض معظم تلك الإصلاحات للضرر. للمزيد حول تلك الفترة .انظر. الهادي مصطفى أبولقمة. الإستييطان الإيطالي في ليبيا. ضمن كتاب. بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، ج 2. منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي. طرابلس. 1984م. ص 359 - 391.

46) علي عتيقة، أثر البترول على الإقتصاد الليبي 1956 - 1969م، دار الطليعة، بيروت، 1972م، ص 109.

خلال نفس الفترة (47) رغم ما أعلنته الحكومات المتعاقبة لنظام سبتمبر 1969 - 2011م عن عزمها إيجاد بدائل للنفط كونه مصدر قابل للنضوب لكن ذلك لم يحدث.

لقد كان لاحتكار الدولة للنشاط الإقتصادي واعتمادها على النفط كمورد اقتصادي وحيد وبشكل رئيسي وحظر القطاع الخاص أن زادت الهوة بين مناطق البلاد، إذ لم يتمكن القطاع العام من إحداث تنمية شاملة في كل عموم البلاد، وفشل التجربة الاشتراكية 1978-1990م وما ترتب عليها من تباين في التنمية بين المناطق، وانتشار الفساد المالي والمحسوبية والرشوة في مؤسسات الدولة، الأمر الذي أدى إلى زيادة إتساع الهوة بين المناطق، وزيادة الشعور بالتهميش لدى ابنائها وإن كان خامداً كالنار تحت الرماد بسبب قوة النظام وجبروته قبل فبراير 2011م. لكن تلك الاصوات بدأت في الاعلان عن نفسها وخاصة بين النخب السياسية بعد 2011م وأخذت تتحدث عن تهमيش مناطقها رغم أنها مصدر الثروة في البلاد، مما زاد من انعدام الثقة بين تلك النخب، وبالتالي لدى شريحة كبيرة من العامة في أي اصلاح يؤدي إلى غرس مفهوم الوطن لدى الاجيال الناشئة.

3. السلطة السياسية. عبر ما يزيد عن خمسة قرون من الزمن تعاقبت على هذه البلاد أنظمة حكم مختلفة لم يكن بينها في فترات طويلة نظام وطني يمكن الركون اليه في خلق وإيجاد وعي مجتمعي عن الوطن ومفهومه، فالحكم العثماني صُبع ببسطة اسلامية مدلولها وطن اسلامي، وخلافة اسلامية لا مجال فيها للدولة الوطنية الحديثة. في المرحلة الإستعمارية برزت حركة الجهاد الوطني مصبوغة ببسطة اسلامية وطنية، بمعنى أن الحرب ضد الإيطاليين هو واجب شرعي يحتمه الشرع الحنيف دفاعاً عن الدين والوطن والعرض، ومن ثم لم يكن في الإمكان التفريق بين المعنيين الديني والجغرافي السياسي لمفهوم الوطن، لذلك لم نر قيادة وطنية يجتمع حولها المجاهدون تقود حركة الجهاد ضد الغازي، وما رأيناه هو تعدد القيادات واختلافها وفق ما أشرنا إليه في ثنايا هذا البحث.

في 24 ديسمبر 1951م أعلن استقلال ليبيا تطبيقاً للقرار الصادر عن الأمم المتحدة، بعد سنوات من الإحتلال والهيمنة الإستعمارية، استقلال تم علاوة على القرار الأممي بتوافق بين الليبيين على نوعية وطبيعة

47 (للمزيد انظر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الإقتصادية الصادرة عن إدارة البحوث والإحصاء بالمصرف المركزي خلال السنوات 1966 - 2018م.

نظام الحكم، توافق أبقي على الكثير من الهواجس عالقة بأذهان من صنعوا دولة الإستقلال وانتقلت منهم إلى من جاء بعدهم، لعل من أهمها انعدام الثقة بين النخب المسيرة للبلاد، وزاد من سوء الوضع الغاء التعددية الفكرية والسياسية منذ السنة الأولى للإستقلال لتفرض واقع سياسي قائم على الإحادية في الحكم، أدى إلى الحيلولة دون انتاج نخب سياسية جديدة ومنع أي معارضة مستقبلية للنظام،⁽⁴⁸⁾ وصاحب ذلك التفرد بالحكم أن حكومات الإستقلال المتعاقبة لم تضع برامج وطنية تذيب ذلك الجليد المتراكم عبر الزمن على علاقة الليبيين بعضهم ببعض، كما أشرنا في بداية الحديث إلى الخلافات التي ظهرت بين النخبة السياسية في القاهرة بعد اشتعال الحرب العالمية الثانية، واختلاف رؤيتها لما سيكون عليه مستقبل البلاد، ونظام الحكم فيها بعد الحرب. فقد استقلت ليبيا بقرار أممي، ولا يعني هذا إنكار أو إغفال دور ابنائها في هذا الإستقلال أو التقليل منه رغم الظروف التي أحاطت به، لكن ذلك الإستقلال رسخ كل ما تحدثنا عليه فيما سبق، من قبيل ترسيخ الجهورية والإقليمية والقبلية، فالنظام السياسي 1951م - 1963م كان فدرالياً، فكل إقليم حكومته المحلية المستقلة تماماً عن الإقليم الآخر وفق الدستور الإتحادي آنذاك، وهو ما خلق شعوراً بالإستقلالية شبه التامة عن السلطة المركزية لدى حكومات الإقليم⁽⁴⁹⁾ والتي كانت في اغلبها نخب قبلية تقتصر إلى ثقافة عصرية تقوم على المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات أمام القانون، وشاركتهم العامة أحياناً في كل إقليم والتي هي رهينة ذلك الواقع السيئ، وعزز ذلك حالة الفقر التي كانت تعيشها البلاد، فالموارد المالية للدولة كانت جد شحيحة، الأمر الذي لم تستطع معه الحكومة المركزية خلق وإيجاد خطط تنموية تقرب بين أبناء البلاد.

بعد اكتشاف النفط والغاء النظام الفدرالي توفر للدولة مورد مالي ضخم مكنها من تنفيذ خططها التنموية في مختلف المجالات ومن بينها وأهمها التعليم.⁽⁵⁰⁾ الذي من خلاله يتم نشر الوعي بالإنتماء للوطن بين الأجيال الصاعدة، وفق منظومة تعليمية وتربوية مخطط لها، ومناهج تعليمية لمراحل التعليم المختلفة،

48 (الهادي المشيرقي. تكريات في نصف قرن عن الأحداث الإجتماعية والسياسية، دار الكتب، تونس، د.ت. ص 345.

49 (في هذا الصدد إنظر محمد عثمان الصيد محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد ، أعدها للنشر. طلحة جبريل، 1996م، ص 80 - 81 ما نصه " أنه عندما قررت أول حكومة ليبية بعد الإستقلال برئاسة محمود المنتصر زيارة فزان للاطلاع على أحوالها، تقرر الإبراق إلى والي فزان أحمد سيف النصر لإبلاغه بقرار الحكومة. فكان رده رفض استقبال الحكومة وبعث ببرقية للملك إدريس يقول فيها إذ حضر المنتصر إلى فزان فإنه سيطلق عليه الرصاص".

50 (المملكة الليبية، وزارة التخطيط والتنمية، خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للسنوات الخمس 1963 - 1968. مصلحة المطابع، طرابلس. 1963م

يساندها اعلام وطني يوجه الشعب إلى هذه الخيارات الوطنية الهامة، لكن ما وضع من خطط وبرامج ومناهج في هذا الشأن، رغم أهميتها لم تكن ذا مردود فعال على عقول متلقيها من الأجيال في المؤسسات التعليمية المختلفة، فكتب التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية وهي المقررات التي من خلالها تزرع وتخلق فكرة الإنتماء للوطن كانت غالبيتها ذات محتوى يمجّد النظام الملكي وابرّاز دوره النضالي الكبير في تاريخ الوطن، مع إغفال أو التقليل من أدوار الرموز والشخصيات الذين نافسوا السنوسية منذ ظهورها على مسرح التاريخ الليبي. وبعد عام 1969م لم يكن النظام العسكري بافضل من سابقه، إذ الغى كل دور للحركة السنوسية في التاريخ الليبي الحديث وأعاد الإعتبار لمن اغفل النظام الملكي دوره في تاريخ هذا البلد، ليزداد تطرفاً في تبرير وجوده من خلال تضخيم دور قيادته محلياً وعربياً وعالمياً، حيث اختزلت ليبيا في رمز النظام الذي أصبح الولاء له ولنظامه يساوي إن لم يفوق الولاء للبييا، أنها سياسة تعاقب الأدوار في اللعب بالتاريخ وتسخيرها لإهداف سياسية غايتها استمرار وبقاء النظام السياسي وغرس فكرة الولاء له بدل الولاء للوطن بين الناشئة، وهو الذي عشناه طوال ما يزيد عن نصف قرن من الزمن، والنتيجة المؤلمة نعيشها اليوم بأوضح صورها. (51)

رابعاً. التدخل الخارجي. لعب هذا العامل دوراً حاسماً في تشكل الدولة الليبية الحديثة، فما أوضحناه في هذه الصفحات يبرز أهمية وفاعلية هذا العامل ودوره في تقرير مصيرها، بل ونوعية الحكم ايضاً، ومرد ذلك لموقعها الجغرافي المتميز، فهي بلد يطل على البحر المتوسط بساحل يقارب طوله من 2000 كم، (52) مع ما يزخر به من ثروات بحرية متنوعة، وبها أقرب نقطة للتواصل بين وسط أفريقيا وجنوب أوروبا، وبها من الثروات الطبيعية ما تسيل له لعاب الطامعين من القوى الدولية المختلفة، فالنفط، والغاز، والذهب، والحديد، ومصادر الطاقات المتجددة، كالشمس والرياح، دوافع للتدخلات الخارجية لغرض السيطرة عليها، والإستفادة منها، وما نراه اليوم من صور التدخلات، والمنافسات بين القوى الكبرى والإقليمية وعقدها للمؤتمرات المختلفة في عواصم

51 (إنظر على سبيل المثال كتاب. تاريخ ليبيا للسنة السادسة الإبتائية للعام الدراسي 1968م، وكتاب تاريخ ليبيا في العصر الحديث للسنة الثالثة الإعدادية للعام الدراسي 1968م. وكتاب تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر للصف الخامس بمعاهد معلمي مرحلة التعليم الأساسي للعام الدراسي 1990م. وكتاب تاريخ العرب الحديث والمعاصر للصف الثالث الثانوي للعام الدراسي 1981 - 1982م.

52 (للمزيد إنظر. الهادي مصطفى أبولقمة، سعد خليل القزيري. الساحل الليبي. منشورات مركز البحوث والإستشارات، جامعة قاريونس، بنغازي 1997م

صنع القرار، والتصريحات الإعلامية بخصوص الأزمة الليبية، خير برهان على تلك التدخلات السافرة في الشأن الليبي، والمؤسف في الأمر هو إنسياق وقبول الأطراف الليبية المتصارعة بهذا التدخل، بل وجدنا كل فريق سياسي ليبي يميل إلى دولة ما، ويكون أداة في تنفيذ مآربها بقصد ودراية أو دون ذلك، وفي خضم كل ما ذكر، ضاعت ليبيا كوطن لدى جزء كبير من ابنائها، فيما نظر الجزء الآخر إلى وطنه من منظور قبلي أو مناطقي أو جهوي، فما نسمعه عبر وسائل الإعلام المحلية، ونشاهده على بعض الفضائيات، ونقرأه عبر وسائل التواصل الاجتماعي من تفاخر وتغني بالجزء دون الكل من الوطن يعزز ما نقول.

الحل،،،،

مثمما كان التاريخ هو وسيلة البحث عن أسباب الفشل الذي يلزم الليبيين في مشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة، فإنه كذلك هو الذي من خلاله يتم البحث عن الحلول التي تؤطر لبناء الدولة الليبية التي ننشد، فتجارب الشعوب التي مرت بما مررنا به رغم الاختلافات في التجارب وخصوصية كل منها، تشكل رافداً من روافد الحل، وذلك بإمكانية الاستفادة منها بل والأخذ منها والبناء عليها دون التفريط في الخصوصية الوطنية. وعليه يكمن الحل من وجهة نظرنا في الآتي:.

أولاً. ايجاد مؤسسات وطنية جامعة يجتمع حولها الليبيون، مؤسسات يكون الوطن شغلها الشاغل، وليس السلطة والتفرد بها، وعلمنا التاريخ أن بناء الدول لم يتم عبر عصوره وعهوده المختلفة إلا في وجود المؤسسات الأمنية وعلى رأسها مؤسستي الجيش والشرطة بصفتها أكثر المؤسسات التي تجمع أبناء الوطن، وتتصهر فيهما كل الفوارق الاجتماعية والأثنية، هذه المؤسسات يكون ولاؤها للوطن، وليس للنظام السياسي مهما كانت طبيعته وشكله، أو الأيدلوجيا التي يتبناها، مؤسسات مهمتها الدفاع عن الوطن وحفظ أمنه ومقدراته وتحترم الإنسان، وتدافع عن حقوقه.

ثانياً. خلق مناخ سياسي يسمح بالتعددية السياسية من خلال تشكيل أحزاب وطنية تغرس بين منتسبيها ثقافة التداول السلمي على السلطة وقبول الآخر والتحاور معه، من خلال دستور وطني يشارك كل الليبيين في صياغته، دستور يضمن للجميع المساواة في الحقوق والواجبات، ويؤكد على أن التنوع الإثني للمجتمع الليبي هو عنصر قوة وليس عنصر ضعف، فكل مجتمعات العالم اليوم ما هي إلا خليط من الأعراق والأجناس

والثقافات استطاع الكثير منها التوافق والعيش بسلام وبناء دول عصرية حققت للمواطن ما يصبو اليه من تقدم ورخاء وإزدهار .

ثالثاً. إيجاد برامج وطنية متعددة الأوجه، تقوم بها الحكومات عبر خطة استراتيجية ذات رؤية وأهداف ورسالة يشارك فيها جميع مكونات ومؤسسات المجتمع، من مراكز بحثية، وإساتذة الجامعات، ونخب مثقفة، وإعلام ملتزم، وجمعيات أهلية، ومؤسسات مجتمع مدني، وروابط شبابية يكون هدفها المشاركة في وضع برنامج وطني للتوعية حول حقوق وواجبات المواطن، ثم وضع مناهج تعليمية من قبل المختصين خاصة في مواد *التاريخ، والجغرافية، والتربية الوطنية واختيار بعض النصوص الأدبية لشعراء، وكتّاب ليبيين، ومجموعة من الأعلام الذين تركوا بصمتهم على تاريخ هذا الوطن تتضمنها تلك المناهج، يكون مضمونها الولاء للوطن، وإبراز عناصر قوته والتأكيد عليها وغرسها في أذهان الأجيال الناشئة.*

رابعاً. التنمية الإقتصادية الشاملة والمتوازنة لكل مناطق البلاد، ووضع خطة استراتيجية للتنمية المستدامة مادياً وبشرياً، والانتقال من اقتصاد ريعي استهلاكي قائم على سلعة واحدة، إلى اقتصاد إنتاجي متعدد الموارد باستغلال ما تتوفر عليه البلاد من ثروات طبيعية أخرى كمصادر الطاقة البديلة والمتجددة، والثروة البحرية، وتنمية السياحة، وخلق شبكة اتصالات تواكب التحولات العالمية في هذا المجال، يعزز كل هذا وجود قطاع خاص قوي يقوم بدور فعال في الدورة الإقتصادية الذي من خلاله يتم خلق مصالح مشتركة قوية بين المناطق تزيد من فرص التقارب بين ابناء الوطن، وتعزز التلاحم بينهم.

خامساً. وجود جهاز اعلامي وطني يركز على الوحدة الوطنية وتقوية الشعور بها بين الأجيال الناشئة، وينبذ الفرقة، ويرفض الدعوات والنعرات المناطقية، والقبلية، والجهوية، ويؤكد على وحدة ليبيا بمكوناتها الإجتماعية واحترام خصوصيات تلك المكونات، التي هي دليل على غنى المورث الثقافي والإجتماعي لهذه البلاد، وليس عامل ضعف كما يحاول البعض أن يسوق له.

سادساً. نشر ثقافة مؤسسات المجتمع المدني بديلاً عن ثقافة القبيلة والتقوقع داخلها، من خلال وجود جمعيات اهلية فاعلة في كل المدن والمناطق الليبية، تكون جامعة لكل شباب هذه البلاد لخلق تنافس وتعايش بين جميع ابناء الشعب، ويرسخ الانتماء لهذا الوطن والاعتزاز به.

سابعاً. إرادة سياسية. وهي الأهم في نظرنا، فكل ما ذكر أعلاه لا يمكن تحقيقه والنجاح فيه إلا إذا توفرت إرادة سياسية تدعو له وتعمل على انجازه، فنجاح الشعوب في العديد من دول العالم في بناء دول حديثة إنما كان بفضل الإرادة السياسية التي تمتعت بها قيادات تلك الدول وحكوماتها، ونجاحها في مشروعها الوطني. (53)

أخيراً. إن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بين ليلة وضحاها، فأصحاب المصلحة في الوضع القائم لن يقفوا مكتوفي الأيدي، والمناهضون له لن يباركوه، وأصحاب المصلحة مع القوى الأجنبية سيعملون على محاربته ووأده، لذلك علينا أن نراعي كل تلك الظروف، وألا ننظر إلى العوائق، والموانع، والمعارضين، وذوي المصالح، لنقف متفرجين على وطن ينهار ويتلاشى. فالأوطان لا تبنى بالأمانى والأحلام، ولكنها تبنى بعقول الخيرين والمتقنين وجهود المخلصين من أبنائها، وليبيا بها الكثير والكثير من هؤلاء.

وأختم هذه المحاولة الاستقرائية لتاريخنا الوطني بهذه الابيات التي تتغنى بعشق ليبيا.

هِيَ لِيْبِيَا صَحْوِي وَنَشْوَةُ كَامِي	وَتَدَافُعُ النُّبْضَاتِ فِي أَنْفَاسِي
فِي حُبِّهَا تَهْمِي الْمَشَاعِرُ عَذْبَةٌ	عِطْرًا تَقَاطَرُ مِنْ شِفَاهِ الْآسِ
هِيَ لِيْبِيَا نَبْعُ الْمَحَبَّةِ وَالْهَنَاءِ	صُورُ إِخْتِدَامِ الْعَزْمِ عِنْدَ الْبَاسِ
هِيَ لِيْبِيَا حَقْلُ الْمَحَافِلِ قَلْبُهَا	هِيَ مَوْطِنُ الْأَفْرَاحِ وَالْأَعْرَاسِ

53 (للمزيد حول تجارب بعض الشعوب في هذا الشأن. إنظر على سبيل المثال لا الحصر. آلان بيرفيت. يوم تنهض الصين يهتز العالم، ترجمة هنري زغيب، منشورات عويدات، بيروت ، باريس1975م. أيضاً. فرنسوا غودومان. نهضة آسيا القرن الواحد والعشرين، آسيا تطل براسها. ترجمة. نظير جاهل. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته 1994م. أيضاً. فوزي درويش. اليابان، الدولة الحديثة والدور الأمريكي ط 4. مطابع غباشي، طنطا1996م. إن هذه الدراسات قد لا يجد فيها القاري التفصيل الدقيق لبناء الدولة الوطنية، ولكن يمكن من خلالها استشراف بعض ما أشرنا إليه في ثنايا هذا البحث، واهمها الارادة السياسية التي أوجدت استراتيجية نجحت من خلالها تلك الدول في بناء الدولة الوطنية الحديثة.

هِي لِيْبِيَا هِي طُهُرُنَا هِي زَهُونَا

هِي قُدْسُنَا يَا رَوْعَةَ الْأَقْدَاسِ (54)

54 (أبيات مختارة من رائعة الشاعر جمعة الفاخري بعنوان هِي لِيْبِيَا .